دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية الاقتصاديات

دراسة تحليلية للتجربة اليابانية

The role of economic intelligence in enhancing the competitiveness of economies

Analytical study of the Japanese experience the article

د. مرزق سعد[1] ، د. حاشي نوري[2]، د. زيان نورة[3]

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، mrezeguesaad@yahoo.fr

[2]جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، h.naouri@yahoo.fr

[3]جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، zianenoura89@gmail.com

تاريخ الاستلام: 02 /2021/04 تاريخ القبول: 2022/06/07 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الذكاء الاقتصادي، وتسليط الضوء على الدور الذي يلعبه في تعزيز تنافسية الاقتصاديات، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة وصفية تحليلية للتجربة اليابانية في مجال الذكاء الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم مميزات وخصائص النموذج الياباني للذكاء الاقتصادي، الجهات الفاعلة فيه، ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني، ثم قدمنا واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة استغلال أسرار نجاح التجربة اليابانية ومحاولة تطبيقها مع ما يناسب الواقع الاقتصادي الجزائري

كلمات مفتاحية: ذكاء اقتصادي، معلومات، تجربة اليابانية،ا لتنافسية.

Abstract:

This study aims to introduce concepts about economic intelligence, highlighting the role it plays in enhancing the competitiveness of economies, to achieve this we have conducted a descriptive and analytical study of the Japanese experience in the field of economic intelligence, by presenting the advantages and characteristics of the Japanese model of economic intelligence, its actors, and its role in enhancing the competitiveness of the Japanese economy, then we presented the reality of economic intelligence in Algeria,the study concluded that it is necessary to take advantage of the secrets of the success of the Japanese experience and try to apply it with what suits the economic reality of Algeria.

Key words:economic intelligence, information,Japanese experience, competitiveness.

المؤلف المرسل: مرزق سعد ، **الإيميل:** mrezeguesaad@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعرف عالم اليوم عالم العولمة والتنافسية تطورات وتقلبات في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية، في بيئة معقدة ومضطربة تتميز بشدة المنافسة والتغيير السريع، ما حتم على منظمات الأعمال التوجه نحو استخدام أساليب أكثر تطورا وتبني استراتيجيات خلاقة ونظم إدارية ومالية واقتصادية كفؤة فاعلة تمكنها من تعزيز القدرة التنافسية، وهو ما أدى إلى بروز أهمية المعلومات ومساهمتها في استمرارية المنظمات، ومن هنا برزت أهمية الذكاء الاقتصادي باعتباره أداة فعالة وقوية، أصبحت الكثير من دول العالم تعول عليها في تعزيز تنافسيتها المحلية والاقليمية والدولية.

عالميا تعد اليابان من بين أبرز القوى الاقتصادية في العالم، إذ استطاعت في غضون عقد من الزمن الانتقال من حالة الدمار الشامل بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي، ولم يأتي هذا النجاح من فراغ فقد تبنت اليابان عدة خطط واستراتيجيات مكنتها من تطوير اقتصادها وتعزيز تنافسيتها محليا، اقليميا ودوليا، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات نجد نظام الذكاء الاقتصادي، إذ تعد من أول الدول التي اتخذت من المعلومة موردا أساسيا في تحقيق التنمية والسبق التنافسي، أما على الصعيد المحلي فالجزائر كغيرها من الدول تهدف إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، وعملت على وضع اجراءات وسياسات تساعد منظمات الأعمال على العمل في ظروف المنافسة الاعتيادية، ما يسمح لها منافسة المنظمات الموجودة في السوق وضمان بقائها لمدة أطول في السوق، ورغم ذلك لازال السوق الجزائرية تعاني من نقص في المعلومة وعدم القدرة على تحليلها والاستفادة منها في حال توفرها، وعلى هذا الأساس نطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

كيف استطاع نموذج الذكاء الاقتصادي المطبق في اليابان من تحقيق التنمية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني، وكيف تستطيع الجزائر استخلاص الدروس من التجربة اليابانية؟

على اثر هذه الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم؟
- ما هي المعوقات التي تواجه تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر؟

وبناء على الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

- تعد التجربة اليابانية من أبرز التجارب الناجحة عالميا في مجال الذكاء الاقتصادي.

- من بين أكبر المعوقات التي تحول دون تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر، هو عدم إدراك مفهوم نظام الذكاء الاقتصادي وعدم وجود مؤسسات وهيئات متخصصة وذات خبرة في تحليل المعلومة.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوعها فالذكاء الاقتصادي اليوم يعتبر من المواضيع ذات الأهمية في تطور اقتصاديات الدول والمنظمات على حد سواء وتعزيز تنافسيتها، كام أن التجربة اليابانية تعد من أبرز التجارب الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي، لذا عملنا على تحليل هذه التجربة بغية استخلاص نتائج ودروس تكون ذات فائدة للجزائر في تطبيق أسلوب الذكاء الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساسا في:

- التعريف بمفهوم الذكاء الاقتصادي وتقديم توضيح للفرق بينه وبين بعض المصطلحات المشابهة له؛
- عرض التجربة اليابانية في مجال الذكاء الاقتصادي، التعرف على أهم خصائصها ومميزاتها؛
- التعرف على واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وأخذ العبرة من التجربة اليابانية.

منهج الدراسة:

طبقا للإشكالية العامة للبحث ومن أجل الاجابة على الأسئلة الفرعية المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بغية الالمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالذكاء الاقتصادي وتقييم التجربة اليابانية في مجال الذكاء الاقتصادي، إذ يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والتحليل والربط والتفسير للوصول إلى نتائج ذات فائدة تزيد من قيمة الموضوع محل الدراسة.

خطة الدراسة:

ترتكز محاور البحث حول مجموعة من النقاط ندرجها في ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

- مفاهيم حول الذكاء الاقتصادي؛
- عرض وتحليل التجربة اليابانية في لذكاء الاقتصادي؛
- واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

2.مفهوم الذكاء الاقتصادي

كثر الحديث في الآونة الأخيرة على ضرورة توظيف الذكاء الاقتصادي في مجال المال والأعمال باعتباره مصطلح من المصطلحات التي ظهرت كنتيجة لظهور اقتصاد العولمة، وبدأ استخدام الذكاء الاقتصادي لأول مرة في العمليات العسكرية، وتوسع استعماله مع تنامي التجارة اقتصاد السوق، وقد أوضح الاقتصادي فريدمان في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، أن المنافسة بين المدن في شمال ايطاليا والمدن في فنلندا كانت بداية للهجمات التجارية والتجسس الاقتصادي(Christian Harbulot et Philippe Baumard 1997، 04)

يعد هانس بيتر لوهن زهو أحد الباحثين العاملين في شركة (IBM) صاحب أقدم تعريف للذكاء الاقتصادي والذي نشر في احدى المقالات سنة 1958، وقد استمد هذا التعريف نتيجة تأثره بثقافتين، الأولى هي الاستخبارات العسكرية، والثانية هي القياس البيبليوغرافي، فحسب لوهن: "أي نظام اتصال يخدم قيادة الأعمال بالمعنى الواسع يمكن اعتباره نظام ذكاء، ويمكن أن يعرف الذكاء بشكل عام بأنه القدرة على فهم العلاقات المتبادلة بين الحقائق المتاحة لتوجيه العمل نحو هدف منشود" (LARIVET, Sophie 2009, 15).

أول الدراسات حول الذكاء الاقتصادي كانت من طرف المفكر Pionnier AUGUILAR سنة 1964 في كتابه scanning the business environment حيث تناول أحد مكونات الذكاء الاقتصادي وهي "اليقظة الاستراتيجية"، وفي سنة 1967 وضع عالم الاجتماع الأمريكي Harold WILENSKY تعريف واضح ومهيكل للذكاء الاقتصادي في كتابه "الذكاء التنظيمي: سياسة المعرفة في الحكومة والصناعة"، حيث يقول أن الذكاء الاقتصادي بأنه نشاط العرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمنظمة، حيث يكون قد تم تجميعها وانتاجها في إطار قانوني(MONINO, Jean-Louis 18 septembre, 2015، 05)، وقد طرح Harold WILENSKY مسألتين هما الآن موضع الكثير من الاهتمام، الأولى تتعلق

بالاستراتيجيات الجماعية والتعاون بين الحكومات والمؤسسات في انتاج معرفة مشتركة في الدفاع عن الميزة التنافسية، أما الثانية فتتعلق بأهمية المعرفة في الاقتصاد والصناعة كمحرك استراتيجي للتنمية والتغيير (PEGUIRON, Frédérique 2006، 06).

تعتبر اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل تقنية الذكاء الاقتصادي، وفي سنة 1992 أنشأت وكالة المعلومات التكنولوجية (ADIT) التي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية، وفي سنة 1994 نشر أول تقرير رسمي عن الذكاء الاقتصادي المعروف بتقرير Martre بعنوان: l'intelligenceéconomique et stratégie des entreprises حيث تم فيه تعريف الذكاء الاقتصادي على أنه:" مجموع الاجراءات والأعمال المتناسقة للبحث والمعالجة والتوزيع للمعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصادين بما يسمح لهم من اتخاذ الاجراءات وصياغة استراتيجياتهم في أفضل الشروط(FANDREY K 2010، 26).

سنة 2005 قدم Alain Juillet مستشار الاستخبارات الاقتصادية في فرنسا تعريفا للذكاء الاقتصادي قال فيه أن الذكاء الاقتصادي هو:" القدرة على التحكم في المعلومة الاستراتيجية وحمايتها من طرف جميع المتعاملين الاقتصاديين من أجل الوصول إلى تحقيق المنافسة في المجال الاقتصادي، لتحقيق الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات، فهو ممارسة تنظيمية تحقق حماية المعلومة وتدعيمها لاستعمالها في التأثير على الغير(Juillet, Alain 2005، 13).

يعتبر MykolaPechenizkiy أن الذكاء الاقتصادي تقنية لفهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل من خلال فئة واسعة من التقنيات التي تسمح بجمع وتخزين وتحليل البيانات والوصول لمساعدة المستخدمين ورجال الأعمال، اتخاذ أفضل القرارات وتحليل أداء الأعمال من خلال رؤية تعتمد على البيانات(Pechenizkiy, Mykola 2006، 23).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي هو عملية البحث والتحليل وإثراء المعلومات وتوزيعها للأعوان الاقتصاديين، من أجل تحليل البيئة التي تنشط فيها المؤسسة واتخاذ القرار المناسب الذي يحقق تنافسية المؤسسة واستمراريتها.

1.2 أهمية وأهداف الذكاء الاقتصادي:

يكتسب الذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة في بناء وتوسيع نشاط المؤسسة في ظل اشتداد حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، فهو يوفر لها الحماية من التهديدات واستغلال للفرص والقدرة على التكيف مع التغيرات الخارجية ويقدم حلولا تقنية للتكيف مع ظروف كل المؤسسة وتفاعلها مع محيطها بتفعيل نظام اليقظة وإدارة الأخطار التي تهددها، مما يؤدي إلى تطوير نظام مخابراتي استراتيجي يتوقع التغيرات التي ستحدث ويعمل على الاستجابة لتسيير الأزمات، ويساعد المؤسسة على خلق وحدة استخباراتية وأنظمة مساعدة فعالة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية **(مصطفى, بودارمة 2012، 15)**.

إن اشتداد التنافس وسرعة التطورات التكنولوجية وتعقد الحياة الاقتصادية جراء الأزمات المالية الحديثة التي ضربت العديد من الدول المتقدمة ورفعت من مستويات التضخم، ألزم المنظمات في تلك الدول البحث عن فرص في دول أخرى نامية لم تتأثر بالأزمات المالية بسبب تخلفها الاقتصادي، مما أبرز أهمية الذكاء الاقتصادي من خلال توفير المعلومة اللازمة لحماية المنظمة من التهديدات الخارجية، وتمكنها من الاستيلاء على الفرص قبل منافسيها، وكذا التكيف مع القواعد الجديدة للسوق، الشكل التالي يوضح أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمنظمة.

الشكل رقم (01): أهمية الذكاء الاقتصادي

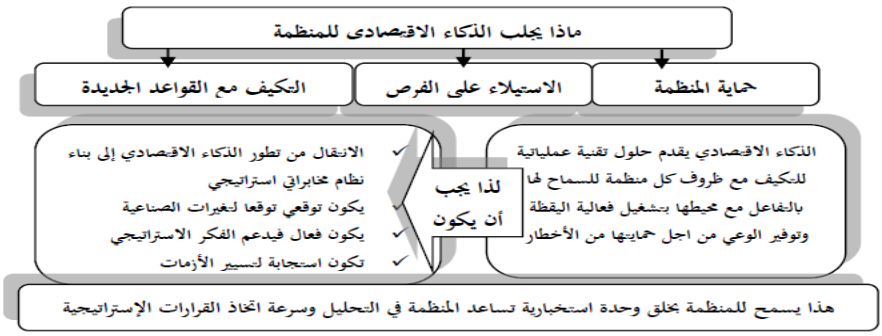

Source: (Nabila Sahnoune 23/12/2008, 03)

يعتبر نظام الذكاء الاقتصادي من أهم مقومات استدامة وترسيخ المزايا التنافسية، نظرا لأن السوق التنافسي لم يعد يقاس بالحصص السوقية والأرباح المحققة بل بمدى المعلومات التي تحوزها المؤسسات والدول وبمدى انفرادها بهذه المعلومات المفيدة.

أما بخصوص الأهداف التي يسعى إليها الذكاء الاقتصادي فيمكن أن نوجزها في النقاط التالية(**ثجيل, المعموري علي محمد 2016، 135**):

- تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة فالمعلومات التي تحوزها المؤسسة هي مقومات المنافسة التي تمكنها من تحقيق الأداء بشكل أفضل من منافسيها.
- تعزيز القدرة على إدارة قنوات التوزيع والعمل على ضمان وقت تسليم أسرع إل المستهلكين ومشكلات أقل في التسليم، وهذا ما قد يشكل قيدا مهما في دخول متنافسين جدد غلى السوق.
- تحقيق التمايز باستعمال التقنية المتطورة/ مثل التصميم باستخدام الحاسوب وانعكاسات ذلك على التطوير السريع للمنتجات وتميزها عن منتجات المنافسين.
- تعزيز الاستقرار، فالمؤسسة الناجحة في استثمار المعلومات تحقق فرصا أفضل للتفاعل مع المستهلكين والموردين ومن ثمة تحقق استقرار أفضلا في أداء نشاطاتها.
- تحسين تنافسية المؤسسات، وتوقع السوق المستقبلي، مع فهم ومعرفة استراتيجيات المنافسين.
- جلب وخلق معارف تتوافق مع العولمة واستراتيجيات تطور البلدان.
- تقليص عدم التأكد من القرار بنتاج معلومات مفيدة.

2.2 الذكاء الاقتصادي وعلاقته بمفاهيم أخرى

إن البحث في مفهوم الذكاء الاقتصادي يقودنا إل مصطلحات قريبة منه وفي كثير من الأحيان يتم الخلط بينها وقد تستخدم بدل بعضها، رغم وجود اختلاف في معانيها، سنحاول فيما يلي توضيح هذه الاختلافات:

- التجسس والذكاء الاقتصادي: يختلف الذكاء الاقتصادي عن التجسس في أن هذا الأخير يعمل للوصول إلى المعلومة بطرق خطرة وغير مشروعة، كالسرقة والقرصنة والتنصت، وهو يهتم بالبحث عن عيوب الآخر وكشف أسراره وهو ما يحاربه القانون، ويعرض ممارسه إلى العقوبة، أما الذكاء الاقتصادي فيقوم على الأطر والطرق القانونية، والتي لا تهدف إلى هذه المواطن، كما أن ممارسته مشروعة لا تعرض صاحبها إلى العقوبات القانونية.

- الاستخبار والذكاء الاقتصادي: الاستخبار هو مصدر القيمة المضافة، من خلال انتاج المعلومات المقدمة، تقييمها، اختبارها وتحليلها...، هذه الأخيرة من شأنها تلبية حاجات معينة أُعرب عنها، وموجهة نحو الفعل(**Levet, Jean-Louis 2001، 26**)، الاستخبار مثل الذكاء الاقتصادي من حيث جمع ومعالجة المعلومات، لكن بطريقة سرية موجهة نحو عدد محدود من الأفراد والتي تسمح باتخاذ قرارات معينة في وقت معين.
- الذكاء الاقتصادي والذكاء الاستراتيجي: يوجد مدخلين في تحديد الفرق بين هذين المفهومين، الاتجاه الأول يعطي المفهومين نفس المعنى، فقط الفرق يكمن في أن المصطلح "الذكاء الاقتصادي" هو مصطلح فرنسي، أما الذكاء الاستراتيجي، فيمثل نظيره البلجيكي، وهو مصطلح حديث قدمه لأول مرة البروفسور البلجيكي سنة 2006، ويشمل بدوره ثلاث مجالات هي: اليقظة، التأثير وحماية المعلومات، أما الاتجاه الثاني فيرى أن مفهوم الذكاء الاستراتيجي أشمل من مفهوم الذكاء الاقتصادي، ففي حين يهتم الذكاء الاقتصادي بتسيير المعلومات الخارجية بالاعتماد على اليقظة، فإن الذكاء الاستراتيجي يشمل إضافة إلى ذلك تسيير المعلومات الداخلية عن طريق المعلومات الداخلية عن طريق إدارة المعرفة، هذه الأخيرة تكون موجهة وتختص بالخبرة الموجودة داخل المؤسسة، ولا تشكل جزءا من الذكاء الاقتصادي(**يوسف, بومدين 2010، 14**) وهو عكس ما يراه الذي يعتبر تسيير المعرفة جزء لا يتجزأ عن تطبيقات الذكاء الاقتصادي، ويجعل منه الوظيفة الرابعة إضافة إلى وظائف اليقظة، التأثير والحماية(**LEBRUMENT, Norbert 2012، 55**).
- إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي: إدارة المعرفة هي الجهد المنظم الواعي الموجه من قبل منظمة أو مؤسسة ما، من أجل التقاط وجمع وتصنيف وتنظيم كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات تلك المؤسسة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي (**الزيادات, محمد عواد 2008، 20**)، أي أنها الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري وتحويله إلى قوة انتاجية تساهم في تنمية الفرد ورفع كفاءة المؤسسة.

3.2 عناصر الذكاء الاقتصادي

يتألف نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاثة نظم مترابطة ومتكاملة، هي: اليقظة الاستراتيجية، الأمن والحماية، التأثير.

أ- اليقظة الاستراتيجية: تلعب اليقظة الاستراتيجية دورا متكاملا في نظام الذكاء الاقتصادي، حيث يمكن تلخيص دورها في أربعة وظائف، هي(**LESCA, H 1997، 27)**

- التوقع: وهو توقعات لنشاط المنافسين أو تغير المحيط.
- الاكتشاف: اكتشاف منافسين جدد أو محتملين، مؤسسات يمكن شراؤها أو يمكن اقامة شراكة معها من أجل التطوير أو اكتشاف فرص في السوق.
- المراقبة: مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الانتاج التي تسمح أو تستهدف النشاط.
- التعلم: هو تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء ونجاح الآخرين (المنافسين) ما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.

ب- الأمن والحماية: يمكن تعريف أمن المعلومات على أنه مجوعة من الاجراءات والوسائل أو الامكانيات النشطة والدفاعية لضمان حماية معلومات المؤسسة وهو ما يتعلق بالدرجة الأولى بحماية وتأمين نظام المعلومات من خطر التجسس، الاختراق والسرقة والمحافظة على المعلومة من كل ما يمكن أن يؤثر فيها سلبا فيفقدها قيمتها وأهميتها.

ت- التأثير: التأثير هو استخدام المعلومات بالطريقة التي تمكن المؤسسة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية **(مصطفى, بودارمة 2012، 15)**، ويشمل أغلب أنشطة الاتصال، الاشهار، كما ينطوي على تعزيز صورة المؤسسة، الرد على هجمات المنافسين، ويسمح بإعداد التسويق وإطلاق المنتجات، ويمكن تلخيص ما تقدم في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): عناصر الذكاء الاقتصادي

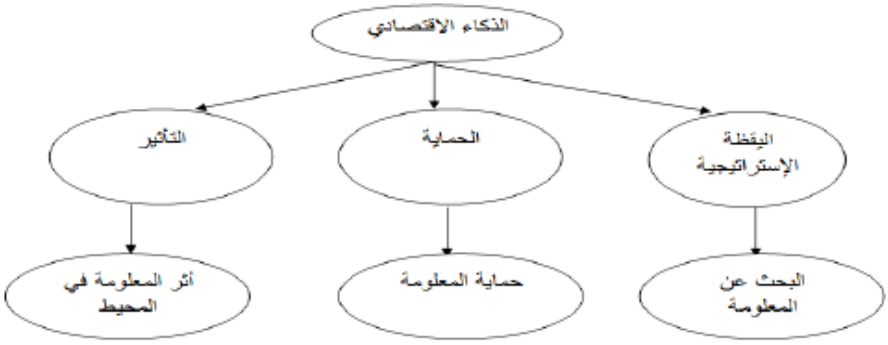

المصدر :(**Boudjema.M 23/12/2008 ، 08**)

4.2 مراحل الذكاء الاقتصادي

تتجسد أهم مراحل الذكاء الاقتصادي في:

- تحديد الحاجة إلى المعلومة: إن نقطة البداية لمختص الذكاء الاقتصادي هي تحديد المعلومات التي تحتاجها المؤسسة أي التعرف والتعريف بالمشكل المطروح أو مرغوب دراسته، وذلك من كل الجوانب، وكلما كان تعريف المشكل دقيقا كلما سهل ذلك عملية إعداد خطة البحث أو الدراسة، كما أن تحديد المشكل بصورة جديدة يتيح تركيز الجهود والامكانيات بدلا من تشتتها على مشكلات فرعية قد تكون مجرد مظاهر تكتنف المشكل الأساسي فيبدوا أكثر غموضا وتعقيدا، هذه العملية تسمح بتحديد المشكلة وتحديد الأسباب التي أدت إلى حدوثها.
- تحديد مصادر المعلومات: تختلف مصادر المعلومات من حيث تصنيفها، فمن الصعب وضع نظام قياسي لتصنيف المعلومات لتغطي كافة الأغراض وتكون مناسبة لكافة المواقف، وتختلف كذلك من حيث محتواها في المؤسسة الواحدة فنجد معلومات عن السوق، المنافسة، البيئة، البورصة، التجارة وغيرها، ويمكن الحصول عليها من خلال مصدرين هما:

- ✓ المصادر الداخلية: يتم الحصول عليها عن طريق العمال، المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم.
- ✓ المصادر الخارجية: يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة، إذ نجدها تمد المؤسسات بالمعلومات البيئية والتنافسية، ومن أهم مصادرها الزبائن، الموردين، المنافسين.

- ✓ معالجة المعلومات: إن معالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الاجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل، وعملية المعالجة هذه تمر بمجموعة من الخطوات، قد تكون بسيطة جدا أو معقدة جدا، وأي عملية من عمليات المعالجة أو مزيج منهم يمكن أن تنتج معلومات من البيانات، هذه العمليات هي (**Martinet B. et Marti Y-M 1995، 81**):
- ✓ الحصول على البيانات: هذه العملية تشير إلى تسجيل البيانات من أحداث تحدث في شكل معين مثل: وصل البيع، أمر بالشراء، تذكرة رحلة جوية ...إلخ.
- ✓ التأكيد من الصحة: هذه العملية تشير إلى عملية التأكد من أنه تم الحصول عليها وتسجيلها بطريقة صحيحة.
- ✓ التصنيف: هذه العملية تتعلق بوضع عناصر البيانات في قطاعات معينة، بحيث تعطي معنى لمستخدم هذه البيانات، فمثلا أرقام المبيعات يمكن تصنيفها حسب نوع المخزون، الحجم، العملاء، رجال البيع، مخازن الشحن أو أي أساس آخر يعطي لأرقام المبيعات معنى.
- ✓ الفرز والترتيب: هذه العملية تتعلق بوضع عناصر البيانات في ترتيب معين أو محدد مسبقا، سجلات المخزون مثلا يمكن أن ترتب وفقا لترقيم المنتجات أو مستوى الأنشطة أو القيمة النقدية أو أي أساس آخر يوضح في السجل وفقا لرغبة واحتياج المستخدم.
- ✓ التلخيص: هذه العملية تدمج أو تجمع عناصر البيانات بإحدى الطريقتين، مثلا عند اعداد ميزانية فإن الرقم الكلي للأصول المتداولة يمثل أرقام أكثر تحديدا أو تفصيلا للأصول، ثانيا فهي تقلل البيانات بالمفهوم المنطقي، فمثلا قد يحتاج مدير الأفراد بقائمة بأسماء الموظفين الموجودين في إدارة معينة.
- ✓ العمليات الحسابية: مثل العمليات الرياضية لغرض حساب مرتبات الموظفين، متوسط الاستهلاك، وهكذا...
- ✓ التخزين: وضع البيانات في أماكن التخزين، مثل المستندات، الأقراص المضغوطة...إلخ.

- ✓ إعادة الانتاج: وتعني إعادة انتاج البيانات من وسيلة أخرى أو في موقع آخر في نفس الوسيلة، من خلال جمع ومعالجة المعطيات الخام وحتى المعلومات التي كانت متواجدة من قبل يمكن القول أننا تحصلنا على معلومات جاهزة، فهي كمنتوج نهائي يتم انشاؤه باستعمال المادة الأولية (البيانات)، أين يتم تحويلها ثم توزيع ذلك المنتوج عبر قنوات وشبكات الاتصال.
- ✓ بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار: إن كل الخطوات السابقة لا تجدي نفعا إلا من خلال إعطاء قيمة للمعلومة المحصل عليها عن طريق استعمالها داخل المنظمة بما يحقق قيمة مضافة في المجال الذي استعملت فيه، وتتجسد هذه الاضافة من خلال الحصول عليها في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب وضرورة استعمالها بذكاء وحذر من طرف متخذ القرار فيما يفيد المؤسسة، فالمتخصصين في الذكاء الاقتصادي يجب أن يكونوا قادرين على اقناع الآخرين بعملية بث المعلومة فعليا لكي تحقق القيمة المضافة داخل المنظمة.

3. تحليل التجربة اليابانية في مجال الذكاء الاقتصادي

أدركت العديد من الدول أن دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قد تمكنت من إعداد سياسات عامة في مجال معالجة المعلومة الذكية والمفيدة اقتصاديا، تجمع بين المصلحة العامة والتنمية الاقتصادية، هذا من خلال:

- قيام عدد من الدول بتأسيس شركات باسم الذكاء الاقتصادي لإجراء التحليلات الاقتصادية وتحديد الاستراتيجيات في أعمال.
- المنظمات، التنبؤ بنسب نمو الانتاج، أو لتقديم الاستشارات وتوفير المعلومات لصناع القرار.
- ظهور وظيفة الذكاء الاقتصادي في عدد من المنظمات، وتشكيل مجموعات أو وحدات الذكاء الاقتصادي داخل المنظمات، مهمتها توفير المعلومة الداعمة لصناعة قرارتها وصياغة سياساتها، معتمدة على أكاديميين ذوي قدرات تحليلية ومتمرسين في التخطيط والتفكير الاستراتيجي.
- بدأت الكثير من الجامعات بتدريس الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي لطلابها، من خلال مناهج متخصصة في مفاهيمه، تقنياته وتطبيقاته في الادارة الاستراتيجية.

- توالت الدعوات منذ عام 1992 للارتقاء بجودة الذكاء الاقتصادي وفاعليته من قبل العديد من الكتاب، وإقامة ملتقيات لمناقشة سبل الارتقاء به وتطوير أدواته وتقنياته واستخداماته.

يعتبر النموذج الياباني من بين أول وأشهر نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم، حيث تشير معظم الدراسات والأبحاث إلى أن مصطلح الذكاء الاقتصادي قد ظهر لأول مرة في اليابان، حيث كان يسمى بنظام الاستخبارات أو الذكاء التنافسي، وذلك في عهد الميجي (1868-1912)، بغية بناء اقتصاد ياباني قوي وفق نظام الحماية تجاه الاقتصاد الغربي، لكن خلال هذه الفترة دخلت اليابان في حروب مدمرة مع كل من الصين، كوريا وروسيا، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى ثم الثانية التي انتهت باستسلام اليابان ودمرت اقتصادها وبنيتها التحتية بالكامل، حيث كان نصيب الفرد من الناتج القومي خلال تلك الفترة حوالي 200 دولار مقابل 1200 دولار في أمريكا و 900 دولار في بريطانيا، كما اضطرت المصانع اليابانية لشراء آلات قديمة من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ضعف المكننة في مصانعها، كما أن عداء البلدان المجاورة لها بسبب استعمارها لها في السابق جعلها تعاني أيضا على صعيد التجارة الخارجية.

بعد الحرب العالمة الثانية أوقفت اليابان الاستثمار في المجال العسكري، وركزت جهودها على إعادة الإعمار والبناء وتجديد وتحديث اقتصادها، واعتمدت في ذلك على الأساليب العسكرية في الاستخبارات الاقتصادية، وهذا ما أشار إليه كل من (Fayard et Bernard) حينما قالا: "إن اليابان تعتبر أرخبيلا من مجتمع المعرفة" (De Chaunac, A 2011، 63)، ولذلك تعتبر اليابان أول بلد في العالم اتخذ من المعلومة عاملا رئيسيا وأداة تنافسية فعالة.

2-1 الجهات الفاعلة في نظام الذكاء الاقتصادي الياباني

يعتمد نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان على الهيئات الحكومية، كوزارة التجارة الدولية والصناع (MITI)، ويتمثل دورها في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها، ويرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير، المنظمات المهنية والهيئات الادارية ذات الطابع البحثي والعلمي، كما يتم توقع الأسواق وتوجيهها عن طريق المعلومات التي تقدم من طرف منظمة التجارة الخارجية اليابانية

(JOTRO)، كما توجد منظمات أخرى والتي تعتبر الأكثر أهمية، ووهي المركز العلمي للتكنولوجيا والمعلومات باليابان، والذي له دور في جمع واستغلال ونشر المعلومة العلمية والتقنية من أجل تطوير العلوم والتكنولوجيا في اليابان (Ribault Thierry 1994، 67)، كما أرست الحكومة اليابانية شبكة للمعلومات، بهدف ربط الباحثين ومهندسي المخابر العمومية والخاصة في جميع نقاط البلد، وهو ما يدل على أهمية دور الدولة في تنشيط وتفعيل نظام المعلومات، كما تلعب الثقافة اليابانية دورا بارزا في تشكيل ملامح نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان، فالفرد الياباني يتميز بمجوعة من الخصائص:

- إن الفرد الياباني قد تمكن من نقل ما لدى الغرب من علوم مختلفة وتمكن م تقليدها وتطبيقها، بل وأبدع في تطويرها إلى الأحسن؛
- يعتبر الفرد الياباني النوم والراحة شيئا معيبا، لذلك تجده في غاية النشاط ووقت عمله، كما أن اجازاته السنوية شبه معدومة وعدم وجود سن للتقاعد لديه؛
- لدى الفرد الياباني شعور بالرقابة الذاتية فلا يحتال أو يتخاذل من أجل توفير بعض المادة أو الوقت؛
- يجيد الشعب الياباني الادخار فهو يدخر من 20% إلى 40% من دخله؛
- اليد اليابانية ماهرة لأبعد الحدود؛
- العمل الجماعي وعدم الظهور أو التسلق على الآخرين.

إن مجموعة الخصائص السابقة الذكر جعلت الفرد الياباني يصبح عضوا فعالا في مجال الاتصال وتحصيل المعلومات من جهة، ومورد قيم بالنسبة لنظام الذكاء الاقتصادي الياباني من جهة أخرى.

1.3مميزات النموذج الياباني للذكاء الاقتصادي:

يتميز النموذج الياباني في الذكاء الاقتصادي بمجموعة من المميزات والخصائص التي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- نظام قائم على التعاون وتظافر الجهود بين الدولة والمؤسسات العامة والخاصة والجامعات، ما يعزز قدرة الوصول واستخدام المعارف والخبرات؛

- في الكثير من القطاعات الصناعية انتقل اليابانيون من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق دمج الذكاء والميزة التنافسية في مجال البحث والتطوير وفتح حصص في السوق الخارجي؛
- تشير عدة دراسات إلى أن من 4% إلى 3% من الوقت و 1.5% من رقم أعمال الشركات اليابانية يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي؛
- تمتلك اليابان ما يزيد عن 73 مكتبا حول العالم من أبرزها معهد ميتسو بيشي للبحث (MRI) ومعهد غونيما للبحث (NRI)؛
- تولي اليابان أهمية كبيرة للتعليم، حيث قدرت حصة قطاع التعليم من الانفاق العام بحوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي الياباني؛
- تتميز اجراءات اليقظة في المؤسسات اليابانية في ثلاث مميزات أساسية هي:
- ✓ تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الابداع؛
- ✓ البحث عن الزيادة والتكرار في جمع المعلومة؛
- ✓ استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات ونشرها (**Ribault Thierry 1994، 81**).
- تكمن قوة الهندسة الاستراتيجية للمعلومات اليابانية في التعاون بين مختلف الاستراتيجيات التكنولوجية والصناعية والتجارية وهو ما يوسع من مجال المؤسسات المنضوية تحت برنامج الذكاء الاقتصادي؛
- نظام ذكاء اقتصادي هجومي هادف إلى الحصول على المعلومات التي تخص المنافسين، ودفاعي يهدف إلى حماية المعلومات الخاصة به؛
- نظام قائم على أساس التدريب والتكوين المستمرين في مجال تقنيات حيازة الأصول المعلوماتية وطرق حمايتها، وذلك بإشراف من معهد الحماية الصناعية (IIP) الذي تموله وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI).

2.3 الذكاء الاقتصادي وأثره على تعزيز التنافسية في الاقتصاد الياباني:

إن تنوع الاقتصاديات والقضايا الاستراتيجية كان لهما أثر قوي على أشكال الذكاء الاقتصادي، فأصبح مرحلة تابعة لعملية صنع القرار، وأداة للإدارة في حد ذاتها، بحث يقوم

على السيطرة على المعلومات وانتاج المعرفة في اطار أفضل فهم للبيئات الاقتصادية، وتوقع أفضل للمتغيرات، وتكمن المساهمة الرئيسية للذكاء الاقتصادي في دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وذلك من خلال تقديم سيناريوهات حقيقية لمختلف الخبرات الاستراتيجية لصانعي القرار، ويتم تحديد هذه السيناريوهات من خلال التعود على ممارسة الذكاء الاقتصادي.

يعتبر نظام الذكاء الاقتصادي الياباني المعلومة كسلاح استراتيجي في دعم الاقتصاد، فمعرفة المؤسسات الاقتصادية لخصومها بالعموم، ومعرفة ذاتها جعل منها مؤسسات صعبة القهر، وبذلك أصبح الاقتصاد الياباني المنافس الأكبر لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقا لتقرير التنافسية العالمي (GCR) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) فقد اختل اليابان المرتبة الثامنة عالميا من أصل 138 دولة شملها التقرير.

وحسب آخر تقرير عالمي لتكنولوجيا المعلومات (GITR) الصادر عن المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO) بالاشتراك مع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) وجامعة فإن اليابان تعد من: (**Baller, S. Dutta, S. and Lanvin, B, 2016، 97**)

- أكثر الدول تنافسية في مجال المعلومات حيث احتلت المرتبة الأولى عالميا من أصل 139 دولة شملها التقرير، كما احتلت أيضا المرتبة الأولى في مجال المنافسة بين خدمات الانترنت والهاتف وذلك بحصولها على التقييم الكامل (02) نقطة؛
- الدول الرائدة في مجال استيعاب التكنولوجيا على مستوى المؤسسات، حيث تحصلت على مجموع نقاط 6.1 من أصل 7 محتلة بذلك المرتبة الثانية، وفي مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما بينها تحصلت عل مجموع نقاط 6.1 من أصل 7 محتلة بذلك المرتبة الأولى، وتحصلت على المرتبة الخامسة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المؤسسات والمستهلكين وذلك بمجموع نقاط 6 من أصل 7؛
- الدول الرائدة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بالمرتبة السادسة، والثانية في مجال تخفيض معدلات قرصنة البرمجيات، بمعدل قرصنة منخفض جدا بلغ 19% ؛
- الدول التي احتلت المرتبة التاسعة عالميا في مجال جودة التعليم في الرياضيات والعلوم؛
- احتلت اليابان المرتبة الرابعة عالميا في مؤشري الحكومة الالكترونية والمشاركة الالكترونية بتقييم 0.94 و 0.96 من أصل 1 لكل مؤشر على التوالي.

رغم ضعف الموارد والامكانيات الطبيعية في هذا البلد الصغير جغرافيا، إلا أن كل المؤشرات تدل على التفوق الكبير في مجال الاستثمار في الذكاء الاقتصادي وتكنولوجياالمعلومات الأمر الذي انعكس ايجابا على تعزيز التنافسية الاقتصادية.

4. واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

أدى انتقال الجزائر من نظام اقتصادي ممركز نحو اقتصاد السوق إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية، وأدى التطور السريع للتكنولوجيا في مختلف المجالات ولاسيما منها تلك التي تتعلق بالاتصال، والتي بقدر ما سهلت من تحقيق التواصل والوصول إلى المعلومة بقدر ما حتمت على المؤسسات استخدام التكنولوجيا الجديدة وعلى رأسها تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وهو ما يحتم عليها العمل على تبني نظام الذكاء الاقتصادي إن ظهور تكنولوجيا الاعلام والاتصال عمل على إظهار عيوب النظام السابق ونقائصه، وفي تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحولاته (جوان 2004) أكد أنه من بين العراقيل التي تحول دون تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر خمسة عوامل أساسية هي: العوامل الوسائلية والفنية، العوامل المتعلقة بالسياسة العامة، العوامل المرتبطة بنظام الحاكمية في أجهزة الدولة والمؤسسات، العوامل الثقافية، والعوامل المرتبطة بالموارد البشرية في البلد **(تير, رضا بلا تاريخ)**، فعلى مستوى الموارد البشرية، فهناك قناعة تامة بضرورة تكوين وتأهيل والمحافظة على الموارد البشرية المتاحة في مجال اليقظة والذكاء الاقتصادي، أما على المستوى الثقافي فقد أشار التقرير أن ميل الفرد الجزائري إلى الاتصال الشفوي بدل الكتابي أثناء أدائه لمهامه أثبت نجاعته، كما أن تشكيل الفرق الصغيرة يساهم في تفادي النزاعات التنظيمية ومقاومة التغيير.

وتعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات كنقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل، حيث نسجل غياب أرقام واحصائيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، كما يعاني السوق الاستثماري الجزائري من النقص الكبير في المعلومة حيث يفتقر صاحب المشروع إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري، ما أدى إلى تراجع دور هذا السوق الحيوي في النمو الاقتصادي، كما أن افتقار السوق الجزائرية إلى المعلومة الضرورية المتعلقة بالمحيط الأجنبي أو الدولي يهدد بحدوث انهيار وتراجع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة إذا

انضمت إلى الاقتصاد الدولي في شكله الاقليمي (اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية) أو في شكله العالمي (المنظمة العالمية للتجارة)، ويشكل نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة عائقا أمام المنظمات الجزائرية، ما يؤدي بها إلى العمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

إن عدم وجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل المعلومة ونشرها، تدفع بمتخذي القرار إلى ارتكاب أخطاء وذلك نظرا لعدم تمكنهم من فهم وتحليل المعلومة حتى وإن توفرت، وعليه فإنه من الضروري وجود هيئات ومراكز متخصصة في نشر المعلومة، وقد عملت الجزائر على بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية، والذي يشمل:

نظام المعلومات الاحصائية، ممثلا بالديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة عمومية.

نظام المعلومات التجارية والاستثمارية، ممثلا بالمركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نظام المعلومات العلمية والوثائقية، ممثلا بمركز البحث في الاعلام الآلي والتقني، والمركز الوطني للإعلام الآلي والوثائق الاقتصادية

وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أحد تقاريره بجملة من الاقتراحات قصد تنمية وتقوية نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وإتاحة الفرصة لباقي الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاركة في صياغة استراتيجية وطنية لإرساء عمليات الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية، ومن بين هذه التوصيات نذكر ما يلي: **(الكريم, سهام عبد 23-26 أفريل 2012، 670)**

- دعم الشفافية والنشر: على الادارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، كما أنه من واجبها نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية.
- تطوير البرامج البيداغوجية: إن من واجب الجامعات ومنظمات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المنظمات، واستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين بين الجامعات ومراكز التكوين المحلية والأجنبية.

- تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية: تتوفر هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المردودية والنوعية وإعادة تأهيل أفرادها، ومن الضروري تحديد استراتيجية واضحة المعالم لتنسيق جهودها ودعم تدخلاتها على المستوى القومي، الاقليمي والعالمي.
- شبكة البنوك والمؤسسات المالية والدولية: تعتبر هذه الهيئات سلاحا ذو حدين، يتمثل الأول في كونها مؤسسات مهيكلة للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقديم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبيانات بنوك هائلة يمن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية، أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن مربحين للمؤسسة.
- هيئات دعم وتنمية الاستثمار: عمدت الدولة إلى انشاء وكالة لدعم وترقية ومتابعة الاستثمار بهدف تفعيل سياسة الدولة في ميدان الاستثمار سميت سابقا بوكالة دعم ومتابعة الاستثمار وبدءا من سنة 2001 بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وهي ذات طابع عمومي إداري تتسم بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية، موضوعة تحت وصاية رئاسة حكومة، مهمتها تقييم المشاريع واتخاذ قرار منح المنافع المنصوص عليها في قانون ترقية الاستثمارات، وتقديم المساعدة الفعلية للمستثمرين في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم الاستثمارية.
- المصالح الاقتصادية للدولة: تتمثل مهمتها الأساسية في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية والاستمرارية اتجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، والأمر المهم يتمثل في تكوين أفراد المصالح الاحصائية والجبائية والمالية للدولة في مجال الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات.

5. خاتمة:

ضع فيتسعى مختلف الاقتصاديات والدول التي ترغب بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وضمان الريادة والسبق التنافسي في ظل محيط يتميز بتحولات سريعة وشدة

المنافسة، إلى ضرورة امتلاك المعلومة الضرورية التي يبنى عليها القرار الاستراتيجي، وذلك من خلال تبني نظام الذكاء الاقتصادي، حيث يتم من خلال هذا الأخير جمع معلومات متكاملة عن البيئة التي تعمل فيها المؤسسة، وذلك لغرض أساسي وهو اكتشاف التهديدات وتفاديها واكتشاف الفرص واقتناصها، ويتضح ذلك جليا من خلال التجربة اليابانية الناجحة في هذا المجال، والتي ساهمت في انتشال اليابان من دائرة الفقر والتخلف وانتقلت به إلى مصاف البلدان المتطورة في كافة المجالات.

نتائج الدراسة:

- يتكون نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاثة سياسات مترابطة ومتكاملة هي: سياسة اليقظة والتي تمكن من الحصول على المعلومات الاستراتيجية ذات المزايا التنافسية، سياسة الحماية التي تهدف إلى حماية المحيط الاستراتيجي، وسياسة التأثير والتي تركز على ممارسة الضغط للتأثير على القرارات.
- الذكاء الاقتصادي وسيلة لجمع المعلومات المفيدة ومعالجتها بهدف طرحها في يد المسيرين لاتخاذ القرار المناسب، ما يعطي للمنظمة القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في ظروف مضطربة ويجعلها قادرة على الهجوم والدفاع في نفس الوقت.
- يعتبر الذكاء الاقتصادي وسيلة عصرية وعنصر مهم لتنافسية المؤسسات في بيئة تتميز بعدم التأكيد.
- ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي لأول مرة في العالم في اليابان في عهد الميجي، لكن الاستخدام الحقيق لمفهوم الذكاء الاقتصادي كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية.
- تعاني المنظمات الجزائرية تأخرا نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي، وضعفا في المستوى التكنولوجي والتنافسي، إذ مازالت بيئة مستهلكة للتكنولوجيا,
- غياب ثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير في المنظمات الجزائرية، حيث يتم حماية المنظمات من التأثيرات الخارجية بطريقة ارتجالية أكثر منها علمية.

لذلك على المنظمات الجزائرية أخذ الدروس من خصائص التجربة اليابانية، ومحاولة تكيفها مع الواقع الاقتصادي الجزائري، حيث يتميز نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني بـ:

أخذ اليابانيون الخبرات الأمريكية وقاموا بتحويرها وتطويرها بما يخدم ثقافة المجتمع الياباني، كما أعطوا أهمية كبرى للتعليم، التدريب والتكوين المستمرين.

نظام قائم على أساس التعاون بين الدولة والمؤسسات العامة والخاصة والجامعات من جهة، وبين مختلف الاستراتيجيات التكنولوجية والصناعية والتجارية من جهة أخرى.

استثمرت اليابان في مجال المعلومات والذكاء الاقتصادي، وأصبحت بذلك ثالث قوة اقتصادية في العالم، وحققت بذلك المراتب الأولى في ما يخص كافة المؤشرات الدولية الخاصة بالمنافسة وتكنولوجيا المعلومات.

التوصيات

- انشاء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية من خلال عدة مراكز معلوماتية تضمن تدفق المعلومات إلى مختلف المتعاملين الاقتصادين؛
- ضرورة ممارسة وارساء قواعد الذكاء الاقتصادي، وتبني نظام اليقظة الاستراتيجية، وذلك بممارسات حقيقية وليس شعارات؛
- الاستثمار في مجال المعلوماتية ومواكبة التطورات التكنولوجية؛
- إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات البحثية الأجنبية بما يساعدها على تفعيل الذكاء الاقتصادي وتطوير ممارساته.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية

Baller, S. Dutta, S. and Lanvin, B,. «The Global Information Technology Report (GITR) 2016: Innovating in the digital economy, INSEAD.» Geneva, Switzerland.: Johnson Cornell University, and the World Economic Forum (WEF), 2016

Boudjema.M. « intelligence économique concept définitions et mode opératoire.» *séminaire des sensibilisations à l&intelligence économique et à la veille stratégique,* . Alger-hôtel el aurass, 23/12/2008 .

Christian Harbulot et Philippe Baumard. «Perspective Historique de L'intelligence Economique.» *Revue intelligence économique*, 1997

De Chaunac, A. «Le système d'intelligence économique japonais.» Tokyo, Japon: Docier ANAJIHEDN, Comité décence économique, Section intelligence économique, N01, 2011.

FANDREY K. *le dispositif de l'intelligence économique, compétences et fonctions utiles.* harmattan, 2010.

Juillet, Alain. *du renseignement à l'intelligence économique, la revue défense nationale et sécurité collective.* édition comité d'étude de défense nationale, n°12, 2005.

LARIVET, Sophie. «intelligence économique : enquête dans 100 PME.» *Paris, L'Harmattan*, 2009.

LEBRUMENT, Norbert. *intelligence économique et management stratégique: le cas des pratiques d'intelligence économique des PME, Paris.* l'Harmattan, 2012.

LESCA, H. *Veille stratégique, concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise.* France: Ministère de l'Education Nationale, de la Recherche et de la Technologie, 1997.

Levet, Jean-Louis. *l'intelligence économique: mode de pensée, mode d'action.* Paris: Economica, 2001.

Martinet B. et Marti Y-M. *L'intelligence économique : les yeux et les oreilles de l'entreprise.* paris: Les Editions d'Organisation, 1995.

MONINO, Jean-Louis. *l'information au coeur de l'intelligence économique stratégique.* documents de travail N° 27/ 2012, Réseau de Recherche sur l'Innovation, Repéré à http://rrifr.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2012/03/doc27-rri.pdf

Nabila Sahnoune. « Introduction a la démarche d'Intelligence économique dans l'entreprise, Séminaire de sensibilisation a 'intelligence économique et a la veille stratégique. .» Algérie_Hôtel ELAurassi, 23/12/2008. 03.

Pechenizkiy, Mykola. «Introduction to Business Intelligence", Department of Mathematical Information Technology, University of Jyväskylä.» 2006. http://www.cs.jyu.fi/~mpechen/TIES443

PEGUIRON, Frédérique. «Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire: les apports de la modélisation des acteurs.» thèse de doctorat en (sciences de l'Information et de la communication): Université Nancy 2, France, 2006.

Ribault Thierry. «Les Banques de Données dans le Dispositif Japonais de Veille Technologique.» *in Documentaliste*, 1994.

المراجع باللغة العربية

الزيادات ,محمد عواد .*اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة*.عمان، الأردن :دار الصفار للنشر والتوزيع.2008 ,

الكريم ,سهام عبد .سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائري، .*المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة*.الأردن :كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة 26-23 ,أفريل .670 .2012

تير ,رضا .*دور الذكاء الاقتصادي في ارساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير : واقعه وآفاقه في الجزائر*.جامعة الجزائر.s.d.

ثجيل ,المعموري علي محمد .دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل الالتزام بالسلوط البيئي المستدام «. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد*.2016.

مصطفى ,بودارمة.دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة .*المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر :ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة*.الأردن :جامعةالزيتونة .2012.

يوسف ,بومدين.آلية اليقظة والذكاء الاقتصادي :أداة لمواجهة التحديات المستقبلية وأحد عوامل التنافسية .*الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية*.الشلف :جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر.2010.